العرب
الإثنين 2021/05/17
السنة 43 العدد 12061

كيف نفهم دائرة نشاط غسيل الأموال عالميا

تريليونا دولار حصة الاقتصاد العالمي التي يتم تبييضها سنويا

تبين العشرات من التحقيقات التي تخص البنوك الدولية الكبرى والعقوبات المفروضة عليها خلال السنوات الأخيرة أن المنظمات الإجرامية تستخدم نفس المؤسسات المالية تماماً مثل الأعمال التجارية المشروعة عندما يتعلق الأمر بإدارة أموالها. ومع زيادة التدقيق في الأنشطة المالية غير المشروعة اضطرت هذه الجماعات للاعتماد على عمليات غسيل الأموال الأكثر تعقيدًا لتجنب كشفها.

واشنطن - لا يعتبر غسيل الأموال مجرد أداة مقتصرة فقط على المنظمات الإجرامية التي تسعى إلى إخفاء مصدر أموالها غير المشروعة المتأتية من تجارة المخدرات والسلاح والتحايل، إذ تقوم الجماعات أو الأفراد الذين يمارسون نشاطًا تجاريًا مشروعا بغسيل عائداتهم من أجل التهرب من الضرائب كذلك.

ويمكن للدول أن تتورط في أنشطة غسيل الأموال، مثل كوريا الشمالية التي تسعى إلى إعادة الأموال من الهجمات الإلكترونية ذات الدوافع المالية، أو إيران التي تسعى إلى التهرب من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على اقتصادها.

تكتيكات متنوعة

- إيداع الأموال في عدة بنوك وفي أكثر من حساب وبأسماء مختلفة تكون غالبا وهمية
- تخزين الإيرادات في أدوات مالية أو أصول أخرى مثل العقارات أو المعادن الثمينة أو الفنون الجميلة
- التمويه عبر التعتيم على مصدر الأموال وأين ينتهي بها المسار في النهاية
- الدمج من خلال تحول الأموال غير المشروعة إلى سلع وخدمات مشروعة
- تبادل العملات غير المشروعة وهي غالبا غير مسجلة أصلا في السوق السوداء

وتعد حصة الاقتصاد العالمي، التي يتم غسلها كبيرة إلى حد ما. ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الجماعات الإجرامية تغسل ما يعادل بين 800 مليار دولار وتريليوني دولار من الأموال غير المشروعة سنويًا. وهذا يعادل بين اثنين و5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

أساليب التفاف مختلفة

في حين أن بعض مخططات غسيل الأموال تتجاوز مرحلة الإيداع وتحتفظ بالأصول نقدا، فإن تخزين ونقل مبالغ كبيرة يمثلان من ضمن الالتزامات المتعددة للجهات الإجرامية. حيث يمكن سرقة تلك الأموال أو إتلافها أو استخدامها كدليل ضد الجهات الإجرامية إذا تم اكتشافها من قبل سلطات إنفاذ القانون.

كما أنه ليس حلا عمليا بالنسبة للعمليات التجارية المشروعة الاحتفاظ بإيراداتها نقدًا، وتسعى المنظمات الإجرامية أيضًا إلى تخزين إيراداتها في حسابات بنكية أو أدوات مالية أو أصول أخرى مثل العقارات أو المعادن الثمينة أو الفنون الجميلة بشكل أسهل في الإدارة وأكثر أمانًا.

ويعد التمويه هو عملية التعتيم على مصدر الأموال وأين ينتهي بها المسار في النهاية. وهذا التمويه يمكن أن يحدث في صورته الأولية عبر إجراء تحويلات متعددة من حسابات مختلفة، وحتى تنفيذ مخططات غسيل أموال أكثر تعقيدًا والتي تحوّل الأموال إلى أدوات مختلفة، من كونها نقدية إلى أصول مادية ثم إلى نقدية مرة أخرى.

ويقول بن ويست محلل الأمن العالمي في مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأميركي "ستراتفور" إن هذه العملية تهدف إلى شل قدرة المحققين على ربط النشاط غير المشروع بأصحابه، أو على الأقل إثارة اللبس الكافي لتجنب المسؤولية القانونية.

أما الدمج فهو الخطوة الأخيرة التي تحوّل الأموال غير المشروعة إلى سلع وخدمات مشروعة. وبمجرد إخفاء مصدر الأموال بشكل جيد، يمكن للمتلقي استخدامها لشراء ممتلكات أو سلع فاخرة أو استثمارها في منتجات مالية لا يمكن تمييزها عن السلع والخدمات المشتراة بأموال مكتسبة بشكل قانوني. وعادة ما تتضمن الملاحقات القضائية المرتبطة بغسيل الأموال مصادرة هذه السلع والخدمات.

ولتحقيق هذه الخطوات، تعتمد مخططات غسيل الأموال على مجموعة متنوعة من التكتيكات. ومع أن الشبكات الإجرامية تطور باستمرار شبكات جديدة، فإن هناك خمسة أساليب تمثل بعضًا من التكتيكات الأكثر استخدامًا.

ورغم عدم مرور كل مخطط لغسيل الأموال بالخطوات الثلاث الموضحة أعلاه، يحقق البعض هدفهم في خطوة واحدة، بينما يركز البعض الآخر على إخفاء الأموال في مرحلة الإيداع إلا أنهم يلتزمون بنموذج الإيداع والتمويه والدمج.

وتعد عمليات تبادل العملات غير المشروعة هي عمليات تبادل أموال غير مسجلة في السوق السوداء وهي جزء لا يتجزأ من مراحل الإيداع والتمويه في عملية غسيل الأموال.

ويمكن لمبادلات الأموال هذه تحويل الأموال غير المشروعة إلى عملات أجنبية واستخدام الشبكات غير الرسمية لنقل الأموال إلى الدول الأجنبية حيث تكون لوائح مكافحة غسيل الأموال أكثر تساهلا. وكحد أدنى، يمكن لهذه التبادلات نقل الأموال غير المشروعة خارج الولاية القضائية حيث تم ارتكاب الجريمة الأصلية.

ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تعقيد التحقيقات عبر طلب المساعدة الأجنبية التي يصعب تنسيقها في الكثير من الأحيان حتى بين الحلفاء الذين يتمتعون بقدرات قوية في مجال إنفاذ القانون، ناهيك عن الدول المتنافسة التي تفتقر إلى الرغبة السياسية في التعاون.

والهيكلة والتجزئة هي أيضا تكتيك مرتبط في الغالب بخطوة وضع خطة غسيل الأموال. وتفرض معظم الدول قيودًا على الإيداعات النقدية عندما يتجاوز الأفراد هذه الحدود، ويُطلب من المؤسسات المالية تقديم تقرير عن الإجراءات التي يشتبه بها، مما قد يؤدي إلى فتح باب للمزيد من التحقيق.

وغالبًا ما تحاول مخططات غسيل الأموال التي تنطوي على أموال غير مشروعة تزيد عن 10 آلاف دولار في الولايات المتحدة الالتفاف على الحد الأقصى عن طريق تجزئة المجموع إلى مبالغ أصغر تقل عن حد 10 آلاف دولار.

وتشمل المخططات الأقل تعقيدًا قيام نفس الشخص بإيداع مبلغ 9999 دولارا في نفس الحساب على مدار أيام متتالية، بينما تجزئ المخططات الأكثر تطورًا المبلغ إلى أحجام مختلفة موزعة عبر حسابات مختلفة مرتبطة بهويات مختلفة في مؤسسات مالية مختلفة في منطقة جغرافية واسعة.

وتشتهر قطاعات الحانات والمطاعم والضيافة بعمليات غسيل الأموال بسبب ارتفاع معدل دوران النقد. وبالنظر إلى المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال، عادة ما تكون المنظمات الإجرامية على استعداد لقبول بعض الخسائر من أجل تأمين إيراداتها غير المشروعة، ولكن سيكون لديها حد أعلى لتحملها للخسارة.

وتسمح الشركات الوهمية/ الحسابات الخارجية للأفراد بفصل هويتهم عن أصولهم لتجنب التدقيق القانوني أثناء خطوة الإيداع في عملية غسيل الأموال باستخدام أدوات قانونية خاصة وإنشاء قنوات مالية إلى ولايات قضائية أجنبية.

تطويع التكنولوجيا

أفاد انتشار التكنولوجيا الجديدة المجرمين، وخلق مجالات جديدة تمامًا للجرائم ذات الدوافع المالية التي تسمح لهم باستغلال البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي للاحتيال على الضحايا في الجانب الآخر من العالم. استغل المحتالون أيضًا أدوات جديدة مثل تطبيقات تحويل الأموال ومنصات الاتصال المشفرة والعملات المشفرة لإخفاء الأموال غير المشروعة.

ومثل المستخدمين الشرعيين للتقنيات، يستخدم المجرمون الأدوات الجديدة لأنها مريحة ورخيصة ومعتمدة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد عمليات غسيل الأموال من الدرجة العالية من إخفاء الهوية التي توفرها هذه المنصات، مما يدعم الإنكار في حالة تحقيقات إنفاذ القانون.

ومع ذلك لا تزال هذه التكنولوجيا الجديدة عرضة للمساءلة القانونية فعندما يعتمد المجرمون على الشركات الخاصة للاتصالات وتحويل الأموال، فإن هذا يعني أن المحققين يمكنهم الوصول إلى السجلات من خلال أوامر مقدمة إلى الشركات المضيفة.

وتتعرض العملات المشفرة التي تعمل على تقنية "بلوكتشين"، مثل بيتكوين، أيضًا للتدقيق نظرًا لأن مبالغ المعاملات وأرقام الحسابات هي في الأساس معلومات عامة.

كما أن وضع الأنشطة والمعلومات على الأجهزة الإلكترونية الشخصية، يمكّن المحققين من الاستيلاء على هاتف ذكي أو جهاز لوحي أو كمبيوتر محمول ويوفر إمكانية الوصول إلى مجموعة من الأدلة والمعلومات القيمة التي يمكنهم استخدامها لإغلاق عمليات إجرامية أكبر.

وتعتبر منصات تحويل الأموال من شخص إلى شخص مثل "زيل" و"فينمو" و"كاش آب" أدوات يمكن للمجرمين استخدامها ضد ضحاياهم لتحويل الأموال في المقام الأول، مما يسهل مرحلة الإيداع. ويقول ويست إن هذه المنصات اكتسبت شعبية خلال فترة الوباء ومن المرجح أن تستمر هذه الشعبية.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد منصات تحويل الأموال غاسلي الأموال في عملية التمويه لأنهم يستطيعون نقل الأموال عبر حسابات متعددة، والتشويش على وجهة الأموال وتعقيد جهود التحقيق.

والشهر الماضي، صدرت لائحة اتهام ضد أحد تجار المخدرات في مدينة ديترويت بولاية ميتشغان الأميركية باستخدام منصتي "زيل" و"فينمو" لتحويل وإخفاء الأموال غير المشروعة.

بن ويست

منصات تحويل الأموال زادت أهميتها بين المجرمين أثناء الوباء

وفضلا عن ذلك، تتيح خدمات الرسائل المشفرة مثل "واتساب" و"تليغرام" والخدمات الأخرى للمجرمين التواصل في ما بينهم وتنسيق الأنشطة المالية. وفي أغسطس الماضي، قامت وكالات إنفاذ القانون الأميركية بتفكيك عملية غسيل أموال بقيادة تنظيم القاعدة استخدمت واتساب للوصول إلى المتابعين وطلب جمع تبرعات بيتكوين لدعم الشبكات الإرهابية في سوريا.

ووفقا لشركة تشين أناليسيز تساعد العملات المشفرة مثل بيتكوين في إخفاء هوية الأصول المالية وجعلها قابلة للتحويل بسهولة في جميع أنحاء العالم، مما يسهل زيادة الأموال المغسولة من حوالي مليار دولار في عام 2018 إلى 2.8 مليار دولار في عام 2019.

وتعد العملات المشفرة مفيدة لغاسلي الأموال في خطوات الإيداع والتمويه الخاصة بعملية غسيل الأموال، ولكن تظل نقاط الضعف قائمة.

وتدعي تشين أناليسيز أيضا أن 55 في المئة من نشاط العملة المشفرة الإجرامي يتركز في مجموعة فرعية صغيرة من 270 عنوانًا من عناوين بلوكتشين، مما يعني أن المحققين يمكنهم تعطيل غالبية نشاط العملة المشفرة من خلال التركيز على مجموعة صغيرة نسبيا من حسابات المتآمرين.

وتعني طبيعة العملات المشفرة وتقنية بلوكتشين التي تدعمها أن المعاملات والتحويلات موثقة بعناية ويمكن للمستخدمين في معظم الحالات مشاهدتها. وفي حين أنه يمكن إخفاء هوية حسابات العملات المشفرة، إلا أنها لا تزال تحمل هويات مميزة مرتبطة بالأفراد الذين يستخدمونها للقيام بنشاط إجرامي.

وغالبًا ما تعتمد الأنشطة الإجرامية الإلكترونية التي تبيع المخدرات وغيرها من المنتجات غير المشروعة على معاملات العملات المشفرة لكن الوتيرة الثابتة لتعطيل تطبيق القانون في تلك الأسواق والاعتقالات المرتبطة بها تسلطان الضوء على ضعف أمنها.

وعلاوة على ذلك، تخضع عمليات تبادل العملات المشفرة التي تسهل شراء وبيع العملات لمزيد من التدقيق، لأنها تعمل كجسر بين العملات الافتراضية والأسواق المالية التقليدية.

العمليات المالية المشبوهة تشهد نسقا متسارعا

استعادة الثقة أكبر التحديات أمام النظام الصحي في بريطانيا

لندن - شكر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في أبريل 2020 بتأثر على شاشة التلفزيون الممرضين الذين أنقذوا حياته عندما كان مصابا بكوفيد – 19، ووعد بتقديم كل الأموال اللازمة لنظام الصحة العامة وهو على وشك الانهيار، حيث كشفت الجائحة عن نقاط ضعف منهجية في القطاع لم تتمكن الحكومة من معالجتها حتى الآن.

وبعد أكثر من عام، يدين العاملون الطبيون البريطانيون الوعود الفارغة ويشعرون بأنهم تعرضوا "للخيانة"، بينما يحذّر خبراء من مخاطر استمرار نقص الاستثمار، والأكثر من ذلك فإن النظام أمام تحدي استعادة الثقة قبل حتى تجديد فكرة زيادة التمويل.

فرانكو ساسي

الإنفاق وعدد الأطباء أقل من المعدلات في الاتحاد الأوروبي

ويذكر الممرض ستيوارت تاكوود، وهو مسؤول بنقابة اتحاد موظفي الخدمة المدنية (يونيسون) بأن نظام الصحة المجاني (أن.أتش.أس) الذي يلقى تقدير البريطانيين "كان في وضع صعب أساسا، وأن الضغط على موظفي نظام الصحة لا يحتمل، والناس باتوا مرهقين". ويضيف "كنا متأخرين في مهل العلاج" بسبب النقص المزمن في الموظفين وأسرّة المستشفيات.

واضطرت المستشفيات وطواقمها بعد ذلك للتعامل مع الضغوط وجداول العمل المثقلة للعديد من موجات الجائحة المدمّرة، التي أودت بحياة 127 ألف شخص في بريطانيا، في أكبر عدد للوفيات بكورونا بين دول أوروبا.

ويؤكد تاكوود أن "كثيرا من العاملين في النظام الصحي البريطاني باتوا يعانون من مشكلات جسدية وعقلية هائلة"، لذلك عندما "قالت الحكومة إن كل ما ستقدمه (لهم) هو زيادة بنسبة واحد في المئة رأوا في ذلك خيانة كبيرة".

وهذا التنازل الضئيل أثار غضبا أبعد من دائرة المعنيين أنفسهم. فقادة حزب العمال المعارض يطالبون بزيادة أجور الذين يعتبرون عمالا أساسيين. وانتقلت عدوى المطالب والانتقادات إلى الفنانين أيضا، فنجمة غناء البوب دوا ليبا، مثلا، دعت عند تسلمها إحدى جوائز بريت الأسبوع الماضي جونسون إلى منح "زيادة لائقة" للعاملين في النظام الصحي البريطاني.

وتبدو هذه الوضعية المقلقة محفزة على إحداث أخطار أكبر مستقبلا قد تهدد النظام برمته، وثمة مخاوف من هجرة الكثيرين ممن يعملون في قطاع الصحة إلى أعمال أخرى. فقد كشفت دراسة حديثة أجرتها الجمعية الطبية البريطانية على 2100 عامل طبي، أن أكثر من واحد من كل 5 يخطط لمغادرة النظام الصحي وتغيير عمله بسبب عام من الضغط والإجهاد.

ويوضح تاكوود أن الممرضات والممرضين يُعتبرون في أغلب الأحيان أنهم يتقاضون أجورا منخفضة، لكن الكثيرين من مقدمي الرعاية أو الموظفين الأقل مهارة يكسبون أقل. ويعيش الكثيرون منهم تحت خط الفقر. وتطالب نقابة الممرضين رويال نيرسز كوليدج بزيادة نسبتها 12.5 في المئة، بينما يطالب اتحاد النقابات يونيسون بتقديم مكافأة استثنائية هذا العام تبلغ ألفي جنيه إسترليني لكل منهم.

ويشعر فرانكو ساسي أستاذ السياسة الصحية في جامعة إمبريال كوليدج للأعمال، بالقلق من نقص في تمويل هيكلي إضافي أكبر من الالتزام بالنفقات العاجلة الناجمة عن الوباء. وقال إن "الإنفاق الصحي في المملكة المتحدة كان في الواقع أقل بنسبة 43 في المئة مما هو عليه في ألمانيا و15 في المئة عن مثيله في فرنسا قبل الوباء".

وذكر ساسي في مذكرة نشرت على الموقع الإلكتروني للجامعة أن عدد الأطباء في المملكة المتحدة حيث يبلغ المعدل 2.8 لكل ألف شخص "أقل بكثير من المعدلات في الاتحاد الأوروبي"، وعدد أسرة المستشفيات هو الثاني على لائحة الأدنى مستوى في أوروبا.

وخلص إلى أنه إذا لم يتم تصحيح هذا التأخير "فلن يتمكن النظام الصحي الوطني من تلبية احتياجات المرضى بعد الوباء". وأكد أن المزيد من الاستثمار سيضع المالية العامة تحت ضغط أكبر، لكن "ترك النظام الصحي يعاني من نقص التمويل بهذه الطريقة يؤدي إلى مخاطر كبيرة".

ومع ذلك، تصر حكومة جونسون المحافظة على التأكيد بأنها قدمت "استثمارات قياسية خلال الوباء، وأعلنت عن تمويل إضافي بقيمة سبعة مليارات جنيه إسترليني للنظام الصحي والرعاية الاجتماعية المخصصة لكوفيد – 19".

وتؤكد إدارة الصحة أن الموظفين الآخرين في الخدمة المدنية جمدت رواتبهم هذا العام خلافا للعاملين في النظام الصحي الوطني الذين "استفادوا أيضا من اتفاقات بشأن الأجور لسنوات مع النقابات"، وحصلوا على مكافآت تتمثل في رفع رواتب الموظفين الأقل أجرا بما في ذلك العاملون في القطاع الطبي.

وعبر معهد الدراسات الضريبية المؤيد للتشدد في الميزانية عن قلقه أيضا. ففي دراسة نشرها الخميس الماضي أشار إلى أن "خمسة ملايين شخص ينتظرون الآن علاجات روتينية في المستشفى" في بريطانيا، بينهم 10 في المئة منذ أكثر من عام.

وشدد المعهد على أن التعويض عن الوقت الضائع الذي خصصت له الحكومة 160 مليون إسترليني سيستغرق سنوات ويحتاج إلى المليارات من الجنيهات.